

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



الاستثمارات البينية العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثامن والثمانون - ديسمبر/ كانون الأول 2009 - السنة الثامنة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

الاستثمارات البينية العربية

إعداد: د. بلقاسم العباس

أولاً: مقدمة

تُواجه الدول العربية تحديات تنموية كبيرة يُمكن تلخيصها في ارتفاع مُعدلات البطالة، خاصة منها تلك المتعلقة بالشباب والإناث والمتعلمين، وكذلك في تذبذب وضحالة النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية غير الخليجية. تُواجه أغلب الدول العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسات إصلاح اقتصادي ومالي، تهدف إلى إحداث تحول هيكلي إقتصادي ورفع وتائر التنمية وتسريع مُعدلات النمو وتنويع الاقتصاد، وذلك عبر تشجيع الاستثمار سواء كان محلياً، عاماً أو خاصاً، أو استثمارات أجنبية مباشرة. ويُمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية فرصة للدول لاستقطاب موارد مالية إضافية بغية تمويل برامج تنميتها. وفي هذا السياق، فقد قامت أغلب الدول النامية بتعزيز نظام الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب أكثر لهذا الاستثمار، خاصة عبر برامج الخصخصة وتقليل تكاليف القيام بالأعمال، وإلغاء قيود مُمارسة النشاط على الأجانب.

وبالرغم من برامج الاصلاح، فإن احتدام المنافسة بين الدول النامية يجعل الدول العربية قليلة الاستقطاب، ويعود ذلك لأن المستثمرين الأجانب يعتبرون المنطقة ذات مخاطر مرتفعة، وبيئة الأعمال فيها سيئة نسبياً وتضع قيوداً مرتفعة للدخول إلى بعض القطاعات.

وقد أدى الارتفاع المذهل لأسعار النفط منذ نهاية تسعينات القرن الماضي إلى تراكم معتبر للفوائض المالية في الدول العربية المصدرة للنفط. وعادة ما يتم إعادة تدوير هذه الفوائض في النظام المالي العالمي مثلما حدث خلال سبعينات القرن الماضي. وقد تزامنت صدمة أسعار النفط الحالية مع انخفاض أسعار الفائدة العالمية، وتزايد تذبذب الأسواق المالية العالمية، وارتفاع القيود على حركة إنتقال رؤوس الأموال في إطار مُحاربة الإرهاب وتبييض الأموال، بالإضافة إلى قيام الدول العربية بإجراء سياسات لتحسين البيئة الاستثمارية فيها، خاصة في ما يتعلق بضمان حماية الاستثمار، حيث أن الفوائض النفطية العربية تشكل فرصة تاريخية لتعزيز الاستثمارات البينية العربية.

ولفهم طبيعة هذه التدفقات، فإن البحوث التجريبية عادة ما تستند إلى استخدام نماذج الجاذبية الموسعة، التي ترى أن التدفقات الاستثمارية البينية (الثنائية) تحكمها عدة متغيرات إقتصادية ومالية ومؤسسية وهيكلية في الدولتين المصدرة والمستقبلة. ومن أهم المتغيرات المفسرة للتدفقات التجارية أو الاستثمارية، المسافة والجوار وحجم السوق المقدر بأعداد السكان أو القدرة الشرائية، وعوامل التشابه التي تربط الدول مثل اللغة والتاريخ والثقافة، بالإضافة إلى متغيرات عدة تقيس نوعية بيئة الاستثمار. ويتطلب تطبيق نماذج الجاذبية توفر قاعدة بيانات صلبة تتابع تطور كل هذه

المتغيرات، بحيث تسمح بتقدير جيد لأثر هذه العوامل على التدفقات الاستثمارية. يحاول هذا العدد دراسة وضع التدفقات البينية العربية من خلال دراسة اتجاهها وحجمها وتفسير محدداتها باستخدام نموذج الجاذبية للاستثمارات البينية العربية خلال الفترة 1998-2007.

ثانياً: إتجاهات الاستثمارات البيئـــة العربيـــة

تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، إلاّ أن توزيعها يتم بشكل غير منتظم بين الدول والمناطق. تظهر بيانات منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد)[1] أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبلة في دول العالم قد بلغت أكثر من 1697 مليار دولار خلال سنة 2008. وعادة ما تستحوذ الدول المتقدمة على أغلب هذه المبالغ، حيث بلغ نصيبها في سنة 2007 ما يقارب 69% من الاستثمار الداخل و84% من الاستثمار الخارج. ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشدة ما بين عامي 2007 و 2008، بحيث وصلت التدفقات الداخلة في سنة 2007 أكثر من 1978 مليار دولار والتدفقات الخارجة أكثر من 2146 أي بتراجع قدره 14% بالنسبة للتدفقات الداخلة و 13.4% بالنسبة للاستثمارات الخارجة. كما تراجعت الاستثمارات إلى الدول المتقدمة نتيجة الأزمة، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة منها 57% فقط في سنة 2008، وبلغت حصة استثماراتها الخارجة 81% في نفس السنة. وبالرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بشكل معتبر خلال العشرية السابقة، إلاّ أنها لا تمثل سوى جزء بسيط من الإجمالي العالمي للاستثمارات، حيث بلغت حصة الدول العربية 4% فقط في سنة 2007، وبلغت قيمة التدفقات إلى الدول العربية في سنة 2008 أكثر من 96 مليار دولار، أي ما يمثل 5.7% من إجمالي التدفقات العالمية في سنة 2008.

بلغت قيمة التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول العربية سنة 2008 أكثر من 96 مليار دولار ما يمثل 5.7% من إجمالي التدفقات العالمية.

أما في ما يخص توزيع الاستثمارات على مستوى الدول العربية، فقد كانت السعودية ودولة الإمارات أكبر الدول العربية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت حصتهما في سنة 2008 ما يعادل 54% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية.

وتأتي مصر في المقام الثاني بحصة 9.8%، أما الجزائر والمغرب وتونس فتصل حصة كل منها بحدود 3% ، أما البحرين والأردن فهي في حدود 1%. أما في ما يتعلق بالاستثمارات البينية العربية، فقد شكلت نسبة 22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استقطبته الدول العربية في سنة 2007 . وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 35% في سنة 2008، تعتبر هذه النسبة 83% في سنة 2005. في واقع الأمر، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدول العربية تعتبر مُركزة بشدة، حيث بلغ مؤشر جيني لتوزيع الاستثمارات 0.7 خلال الفترة 1998 إلى 2007. وتستحوذ الدول الخليجية على أكثر من 94% من الاستثمارات البينية المتجهة للدول العربية، حيث كانت حصة السعودية وحدها حوالي 39%.

جدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2008 ، (مليون دولار أمريكي)

الدولة	الاستثمار الداخل	الاستثمار الخارج	الاستثمارات البينية العربية
الجزائر	2646	318	-
مصر	9495	1920	2324
ليبيا	4111	5888	2079
المغرب	2383	369	848.8
السودان	2601	98	-
تونس	2761	42	320.70
موريتانيا	103	4	-
البحرين	1794	1620	-
العراق	488	181	-
الأردن	1954	13	433.0
الكويت	56	8521	-
عُمان	2928	329	-
قطر	6700	2400	-
السعودية	38223	1080	12952.0
سوريا	2116	57	1539
الإمارات	13700	15800	-
اليمن	463	68	392.78
إجمالي الدول العربية	96161	39734	34030
هونغ كونغ	63003	59920	-
الصين	108312	52150	-
روسيا	70320	52390	-

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2009 الأونكتاد، وتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2009.

بالرغم من ارتفاع التدفقات البينية العربية فإنها لا زالت تشكل فقط ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا الضعف يمكن تفسيره بتركيز الاستثمارات داخل الدول الخليجية، بالإضافة إلى توجهه نحو قطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطرة أقل مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات. أن الصناعة والزراعة تشكل أقل من ثلث الاستثمارات البينية العربية.

وبالرغم من ارتفاع التدفقات البينية، إلاّ أنها لا زالت تشكل فقط ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تفسير هذا الضعف بتركيز الاستثمارات داخل الدول الخليجية، بالإضافة إلى توجهه نحو قطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطرة أقل، مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) الاستثمارات البينية العربية حسب القطاعات 2008

القطاع	النسبة من إجمالي الاستثمار
الصناعات التحويلية	28.50
الزراعة	2..88
الخدمات	60.88
قطاعات أخرى	7.91

المصدر: مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الكويت.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعة والزراعة تشكلان أقل من ثلث الاستثمارات البينية العربية. ورغم تذبذب الاستثمارات العربية البينية إلاّ أن هناك اتجاه نحو الارتفاع، وذلك ناجم عن ارتفاع السيولة في البنوك العربية، وبالتالي فإن بعض الدول والمؤسسات والشركات العربية بدأت توجه استثماراتها نحو الدول العربية المجاورة والتي عرفت انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية.

جدول رقم (3) الاستثمارات العربية البينية

	1998	2002	2004
الاستثمارات العربية البينية	2193	2447	5898
الاستثمارات العربية (% من التدفقات)	39.5	26.24	23.87

ثالثاً: نمذجة الاستثمارات البينية

ركزت أغلب دراسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول المنطقة على تفسير التدفقات الإجمالية للدول باستخدام طرق القياس الاقتصادي وبيانات في شكل سلاسل زمنية مدمجة مع بيانات مقطعية. وقد تم إغفال نمذجة الاستثمارات البينية لعدم توفر البيانات. وركزت هذه الأبحاث على محددات الاستثمار وتفسير قلة جاذبية المنطقة وكذلك دور هذه الاستثمارات في تحفيز النمو والتنمية. ويمكن إجمال أهم نتائج هذه الأدبيات بما يلي:

(1) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية غير مرتبطة بالاستثمار البشري والتقنية.

(2) أن تحرير التجارة ونظام الصرف وتوفر

البنية التحتية والسياسات التجميعية الجيدة تساهم في جذب هذه الاستثمارات.

(3) أن منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي قد لا تدفع بالاستثمار في المنطقة العربية، وذلك لعدم وجود ضغوط الشركات الأوروبية لدخول هذه الأسواق في ظل انخفاض القيود الجمركية، وكذلك في ظل توسع الاتحاد نحو شرق أوروبا، وأن هذه الاتفاقيات لا تتضمن على إجراءات خاصة لدعم الاستثمارات الأجنبية الأوروبية في دول حوض البحر المتوسط.

(4) أن ضعف الاستثمارات يرجع إلى ضعف وتيرة الاصلاحات وليس نتيجة الاحلال ما بين التجارة والاستثمارات.

(5) أن الدول العربية تستطيع تعزيز مقدرتها في استقطاب أكثر لهذه الاستثمارات بالاسترشاد بتجربة دول شرق أوروبا في استخدام دبلوماسية الاستثمارات.

(6) أن مسألة العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجودة البنى التحتية تحتاج إلى بعض التوضيح. فأغلب الدول تحاول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين البنى التحتية والنهوض بالاقتصاد وليس العكس. ومع وجود علاقة قوية بين نوعية البنى التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الحكومات تستطيع استخدام الاستثمار في البنية التحتية وتوجيهه لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إما عن طريق إعادة توجيه الاستثمار العام لهذه القطاعات أو عن طريق فتح المجال وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه القطاعات من خلال تبني طرق التمويل الحديثة المعروفة بالبناء والتشغيل والتحويل.

(7) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب بشكل بطيء لأساسيات الاقتصاد، مما يحتم التركيز على التوازن طويل الأجل. إلا أن الاستقرار الاقتصادي ضروري لتحويل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من النمو الاقتصادي، وملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو عبر التشغيل والإنتاج وبصفة أقل عبر الآثار الانتشارية للتقنية.

هناك العديد من البحوث التي درست العلاقة بين التنمية المؤسسية وقدرة البلد على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتنطلق هذه الأبحاث من ملاحظة أن ضعف المؤسسات، وضعف مستوى الحاكمية عموماً، تقلل من الاستثمار، وذلك نتيجة لنزوع المستثمرين نحو تجنب المخاطر واللايقين. وفي هذا الصدد، فإن هناك نتائج توضح أن جودة الحاكمية تلعب دوراً حاسماً في جاذبية الاستثمار و أن الاستثمار بنوعيه الأفقي والعمودي يعتمد على طبيعة النظام السياسي، حيث وجد أن الدول الديموقراطية تتلقى استثمار أفقياً أكثر، بينما تحصل الدول غير الديموقراطية على الاستثمار العمودي أكثر.

استخدم نموذج الجاذبية من طرف الاقتصادي الهولندي Tinberger (1962) والذي استنبطه من قانون الجاذبية لنيوتن. ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا النموذج الأداة الأساسية في تفسير تدفقات التجارة والاستثمار ما بين الدول والأقاليم. يرى النموذج المعياري للجاذبية أن الاستثمار ما بين دولتين يمكن تفسيره بالمسافة بينهما وبمستوى الإنتاج في البلد المصدر والبلد المستقبل وكذلك عدد السكان في الدول المستقبلة والبلد المرسل .

رابعاً: تفسير الاستثمارات الأجنبيــة البينيــة

استخدم نموذج الجاذبية من طرف الاقتصادي الهولندي تينبرجن ، الذي استنبطه من قانون الجاذبية لنيوتن، وأصبح هذا النموذج منذ ذلك التاريخ الأداة الأساسية في تفسير تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول والأقاليم. وعبر السنين، تم إدراج تحسينات على النموذج في مجال تقدير المعالم وتطوير إطار نظري له، وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التي يعتقد بتأثيرها في التدفقات البينية التجارية والاستثمارية.

يرى النموذج المعياري للجاذبية بأنه يمكن تفسير الاستثمار ما بين دولتين I_{ijt} المتجه من الدولة i إلى الدولة j في الفترة t بالمسافة D_{ijt} وبمستوى الإنتاج في الدولة Y_{it} والدولة المستقبلة Y_{jt} وكذلك عدد السكان في الدولة المستقبلة N_{jt} والدولة المرسلة N_{it} ويتم عادة صياغة النموذج في شكله الأسي، ويتم تقديره بعد إدخال اللوغاريتم وتحويله إلى نموذج خطي. ونظراً لأن المعادلة لا تفسر تدفقات الاستثمار بشكل كامل، فقد تم تطوير النموذج في عدة إتجاهات. حيث عادة ما تتم إضافة متغيرات دمية لإضافة أثر عوامل التشابه بين الدول، والتي تسهل الاستثمار مثل الجوار واللغة والتاريخ الاستعماري واتفاقيات التجارة والاستثمار. كما تم توسيع نموذج الجاذبية بإضافة عدة متغيرات أخرى تقيس مستوى التنمية المؤسسية والحاكمية، ومتغيرات السياسية الاستثمارية والاقتصادية التي تعكس مدى جودة البيئة الاستثمارية. ويمكن إعادة صياغة النموذج بحيث تمثل X^1_{ijt} مجموعة متغيرات الجاذبية (المسافة، الدخل، السكان) وتمثل X^2_{ijt} المتغيرات التي تقيس البيئة الاستثمارية.

ونظراً لأن التدفقات بين الدول والسنوات قد تكون معدومة، فإنه يصعب إجراء التحويل اللوغاريتمي، ولذا تستخدم دالة $Sinh^{-1}(X)$، التي هي تحويل معادل للتحويل اللوغاريتمي ومعرفة للتدفقات المعدومة. ويتم حسابها وفقاً للصيغة التالية حيث

$$Sinh^{-1}(x) = In\,[x+(1+x^2)^{½}]$$

وهو تعبير يمكن من التعامل مع كل المتغيرات (X) التي تأخذ القيمة صفر:

$$Sinh^{-1}(I_{ijt}) = \alpha_j + \beta_1 Sinh^{-1}(X^1_{ijt}) + \beta_2 Sinh^{-1}(X^2_U) + \beta_3 Dum_{ijt} + v_{ijt}$$

حيث v_{ijt} متغير عشوائي غير متجانس له وسط مشروط يعادل الواحد. وباستخدام إختبار هاوسمان، فإنه عادة ما يتم اعتبار α_{ij} ثوابت، أي أن لكل زوج من الدول متغير دمية. ولكن هذه الصياغة لا تسمح باختبار أثر المسافة نتيجة لوجود ارتباط تام بين متغير المسافة ومتغيرات الدمية للحد الثابت.

هناك أدبيات كثيرة نظرية وتطبيقية حول تطبيقات نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات الاستثمارات البينية، وفي تطبيق على عينة كبيرة من الدول، وجد أن التبرير الأساسي لاستخدام النموذج في تفسير التدفقات الاستثمارية هو وجود التكامل بين التجارة والاستثمار، كما وجد أن تكاليف المعلومات تزداد مع المسافة، كما أن التعاملات التجارية تعزز قنوات العرض والطلب والتي تحث على الاستثمار، و أن المعاملات التجارية توفر المعلومات حول الأسواق، وبالتالي تقلل تكاليف المعلومات للقيام بالاستثمار. إضافة إلى ذلك، فقد تم تبرير استخدام النموذج بعوامل التشابه، التي تعزز التجارة والاستثمار، حيث أن الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية تعزز التحيز في قرارات الاستثمار.

كما لاحظت الأدبيات التطبيقية أن استخدام دخل الفرد له آثار متضاربة في

استقطاب الاستثمار، حيث أن ارتفاع الدخل يعبر عن ارتفاع القدرة الشرائية وفي نفس الوقت ارتفاع التكاليف، التي عادة ما تدخل في قرارات الاستثمار. كما أن حجم السوق مقاساً بعدد السكان عادة ما يعطي نتائج معنوية. كما تلعب نوعية البنية التحتية دوراً في استقطاب الاستثمار، وذلك بالرغم من أن مستوى البنية التحتية مرتبط بمستوى دخل الأفراد (مستوى التنمية)، حيث أن البنية التحتية أهم من حجم السوق، مما يعطي الانطباع بأن الاستثمار في الدول النامية عمودي ويحدده مدى توفر الموارد الطبيعية.

خامساً: بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية

إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في حجم السوق وفي مستوى المؤسسات. فمستوى الدخل يتراوح من المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة، كما هو في اليمن والسودان وموريتانيا. ويتراوح مستوى الدخل ما بين 385 دولار أمريكي إلى 80000 دولار. وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط (الشريحة الدنيا). وفي مجال المسافة، فإن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كم من نواكشوط إلى بغداد وتتقلص المساحة ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم. ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها إلى كل من أوروبا وآسيا. أما حجم السوق، فيتراوح ما بين دول ذات حجم سكاني كبير مثل مصر التي وصل عدد سكانها إلى أكثر من 70 مليون نسمة، وتصل إلى دول صغيرة لا يتعدى سكانها المليون. ويوجد تركز كبير في السكان وحجم الاقتصاد، حيث أن ستة دول فقط لها أكثر من 70% من إجمالي السكان والإنتاج في سنة 2007.

مؤشر حرية الاستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الاقتصادية يعكس أن للدول العربية بيئة استثمارية متشددة، وترتفع القيود في كل من قطر والإمارات والسعودية ولبنان وتونس وسوريا وليبيا. وترتفع حرية الاستثمار في كل من المغرب وموريتانيا. أما باقي الدول فلها مستوى متوسط.

وكما أشرنا سابقاً، فإن مستوى البنية التحتية مرتبط بمستوى التنمية، وبالإستناد إلى مؤشر مركب مكون من 13 مؤشراً فرعياً فإن دول الخليج لها أعلى مستوى، وقد سجلت الإمارات أعلى مستوى بـ 67 نقطة، بينما سجلت السودان 7.4 نقطة فقط. أما في مجال مستوى المؤسسات، فإن مؤشر الاستثمار المأخوذ من قاعدة بيانات الدليل الدولي لمخاطر الدول والذي يلخص مخاطر التأميم، يوضح أن المخاطر محدودة في الدول العربية وترتفع فقط في كل من مصر وسوريا والسودان والعراق (مستوى أقل من 8 نقاط من مجموع 12 نقطة). أما في مجال القيود والتنظيمية والتي يواجهها المستثمرون الأجانب، فإن مؤشر حرية الاستثمار المأخوذ من مؤشر الحرية الاقتصادية يعكس أن للدول العربية بيئة إستثمارية متشددة، وترتفع القيود في كل من قطر والإمارات والسعودية ولبنان وتونس وسوريا وليبيا. وترتفع حرية الاستثمار في كل من المغرب وموريتانيا، أما باقي الدول فلها مستويات متوسطة.

وفي مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد

الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي. ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب، وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك، أما الدول العربية الأخرى، فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدوداً، حيث أنها لا تمثل سوى 45% و 32% من إجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.

وفي مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فإن أغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي. دول مجلس التعاون لا تفرض ضرائب وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك.

باستخدام مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي، فإنه يتضح أن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي. تعكس هذه المؤشرات التصور القائم عن المنطقة، بأنها منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن وتونس بالتحسن النسبي.

تؤيد الدراسات النظرية أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته. إلاّ أن الأدبيات التجريبية تدل على أن هذه القضية ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييد هذه الأطروحة. وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى "المسافة المؤسسية" أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات البينية العربية، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

جدول رقم (4) مُؤشرات تلخيصية

المتغير	الوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر	5.580798	7.781682	0	24.04625
لوغاريتم المسافة	7.52364	0.82891	4.453665	8.761646
لوغاريتم الناتج	48.27769	1.256026	45.48945	52.1866
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.99338	3.268615	-4.339	17.723
لوغاريتم السكان	31.89068	1.854063	26.5924	35.60681
لوغاريتم إجمالي التجارة	17.06757	3.484856	0.693147	22.37977
مؤشر الحرية الاقتصادية	57.34953	10.98425	31.53	76.3
مؤشر حرية الأعمال	63.3098	12.97684	20	85
مؤشر الحرية المالية	42.46667	20.10184	10	90
مؤشر حرية الاستثمار	44.26667	16.22463	10	70
مؤشر الحرية الجبائية	78.136	18.53596	32.3	99.9
مؤشر المخاطر السيادية	8.747326	1.806241	3	11.5
مؤشر الفساد الاداري	2.936711	0.661078	1.633694	4.17946
مؤشر الاستقرار السياسي	2.580206	0.909491	0.61368	4.034574
مؤشر الاطار التنظيمي	2.772289	0.719608	0.804803	4.072647
مؤشر البنية التحتية	34.60746	13.24502	6.005341	66.95997
مؤشر الاتفاقيات الجبائية	0.425417	0.494509	0	1
مؤشر اتفاقيات الاستثمار	0.5675	0.495526	0	1
مؤشر الحدود المشتركة	0.1625	0.368986	0	1
مؤشر اللغة المشتركة	0.541667	0.498365	0	1

سادساً: نتائج نموذج الجاذبية الموسع

بناء على النموذج الأصلي والذي تم مناقشته سابقاً، فقد تم القيام بتجميع بيانات سنوية حول تدفقات الاستثمارات البينية العربية ولجملة واسعة من المتغيرات التفسيرية خلال الفترة 1998-2007 لـ 15 دولة مستقبلة و17 دولة مرسلة 15X14X10)+(10X1)=2400 5X2) مشاهدة. وتم تقدير عدة نماذج، إنطلاقاً من نموذج الجاذبية التقليدي الذي تم توسيعه للأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تمت مناقشتها سابقاً. يلخص الجدول رقم (5) نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمجموعة من الدول والسلاسل الزمنية.

تظهر النتائج أن نموذج الجاذبية التقليدي يعطي نتائج مقبولة في مجال معنوية المعاملات، ولكن القدرة التفسيرية للنموذج منخفضة، حيث يفسر 13% فقط من إجمالي التغيرات في الاستثمارات البينية العربية (العمودين (1) و(2) في الجدول رقم (5)). وتتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة، بحيث أن الاستثمارات تزداد مع زيادة حجم السوق وتنخفض مع زيادة المسافة. أما دخل الفرد، فإنه مرتبط سلباً بالاستثمارات، مما يعني أن الاستثمارات تزداد في حال زيادة ثروة البلد وتنخفض مع متوسط الثروة، لأن الاستثمارات العربية تتولد في الدول الصغيرة الغنية (دول مجلس التعاون) وهي الدول الأقل جذباً للاستثمار. وعند إدراج متغيرات الدمية لأزواج الدول، فإن النتائج لا تتغير من حيث الإشارة والمعنوية، لكن معنوية النموذج ترتفع بشكل كبير إلى 41%، مما يعكس عدم تجانس كبير بين الدول في استقطاب الاستثمار. وقد يكون مرد ذلك إلى أن هذه المتغيرات الاصطناعية تلتقط تأثير بعض العوامل غير الاقتصادية، التي تؤثر على الاستثمار وتزيد من ذبذبته بين الفترات وبين الدول مع ملاحظة أن متغيرات الدمية للفترات لا تؤثر في القوة التفسيرية للنموذج. في العمود (3) من الجدول، تم توسيع النموذج في العمودي (1) و(2) بإضافة تأثير معدل النمو الاقتصادي والحدود والتجارة ولغة الأعمال المستخدمة في الدول (فرنسية أو إنجليزية). تدل النتائج على أن عوامل التشابه والتجارة قوية في تفسير تدفقات الاستثمار البينية.

تم توسيع النموذج وفقاً للمناقشة أعلاه بإضافة عوامل أخرى يعتقد بأن لها تأثير على تدفقات الاستثمار البينية العربية. في العمود (4) تم اختبار أثر البيئة الاقتصادية الليبرالية على الاستثمار البيني، باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية الذي نشرته مؤسسة CATO، بحيث تمت إضافة مؤشرات تقيس الحرية الاقتصادية والمالية والضريبة وحرية الأعمال وحرية الاستثمار. تبين النتائج أن لحرية الاستثمار أثر موجب على الاستثمار البيني، بينما هناك أثر سالب للعوامل الأخرى . وربما كانت هذه النتيجة عن أن الاصلاحات في الدول العربية ليست نمطية وتخص قطاعاً دون القطاعات الأخرى، مما يعطي هذا التباين في تأثير الحرية الاقتصادية على الاستثمار.

في العمود (5) وجد أن متغيرات جاذبية الاستثمار تعطي نتائج سلبية ومعنوية. وهذا يطرح إشكالية تكامل السياسات في ما بينها، بحيث أن أثرها الإيجابي على الاستثمارات لن يكتمل إلا إذا تم التقدم في عدة مجالات في الإصلاح.

جدول رقم (5) تقدير نموذج الاستثمارات البينية العربية

المتغير	نموذج 1	نموذج 2	نموذج 3	نموذج 4	نموذج 5	نموذج 6
الحد الثابت	***-58.95	***52.6	6.36	5.81	4.08	-5.28
	(-8.95)	(5.49)	(1.12)	(1.01)	(0.73)	(-0.93)
لوغاريتم الدخل	***32.48	***24.69	0.1	***0.3	***0.31	***0.49
	(4.24)	(3.05)	(0.80)	(2.51)	(2.68)	(3.88)
لوغاريتم دخل الفرد	***-31.12	***-24.77				
	(-4.07)	(-3.06)				
لوغاريتم المساحة	***-2.4		***-1.15	***-1.76	***-1.6	***-1.65
	(-12.61)		(-5.61)	(-10.22)	(-9.54)	(-7.81)
لوغاريتم السكان	***-30.58	***-40.96				
	(-4.00)	(-4.77)				
معدل النمو			***-0.14	***-0.12	***-0.11	
			(-3.94)	(-3.38)	(-2.9)	
اللغة المشتركة			**-0.57			*-0.48
			(-2.14)			(-1.83)
الحدود المشتركة			***2.11			***1.39
			(4.48)			(3.00)
دمية دول مجلس التعاون			***13.51	***13.07	***13.17	***12.88
			(54.68)	(52.22)	(53.84)	(49.40)
التجارة			**0.1	***0.11	***0.13	***0.13
			(2.33)	(2.73)	(3.06)	(3.14)
الحرية الاقتصادية					***-0.05	
					(-4.98)	
الحرية المالية				***-0.02		
				(-2.46)		
الحرية الجبائية				**-0.02		
				(-2.43)		
حرية الأعمال				***-0.03		
				(-3.05)		
حرية الاستثمار				***0.04		
				(5.01)		
البنية التحتية						***-0.09
						(-5.69)
الاستقرار السياسي						*-0.44
						(-1.67)
جودة التنظيم						***1.63
						(4.38)
المخاطر السياسية				***-0.24	**-0.2	
				(-2.82)	(-2.29)	
الفساد الإداري						**-1.37
						(-2.17)
معاهدات الاستثمار						**-0.72
						(-2.54)
الاتفاقيات الجبائية						-0.068
						(-0.23)
المشاهدات	2400	2400	2400	2400	2400	2400
Adjusted R-squared	0.13	0.45	0.47	0.48	0.47	0.50
F statistic	29.63	8.98	134.79	119.28	137	116.61
(Prob(F stat	0	0	0	0	0	0
Country Pair Dummies	No	Yes	No	No	No	No
Year Dummies	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
(Hausman test: Chi-Sq (FE verses RE		41.15				

* تمثل مستوى معنوية 10%، ** تمثل مستوى معنوية 5%، كما تمثل *** مستوى معنوية 1%.

أما في ما يخص أثر البنية التحتية (العمود 6)، فإن النتائج تظهر أثراً سلبياً ومعنوياً، مما يعكس توجه الاستثمار للدول التي لها فرص إستثمارية جيدة في قطاع البنية التحتية ، ومرد ذلك إلى تركز الاستثمارات العربية في مجال قطاع الخدمات، حيث تلعب البنى التحتية دوراً أساسياً مثل الاتصالات والنقل والسكن والسياحة. في العمود (6) تم اختبار أثر المتغيرات المؤسسية على تدفقات الاستثمار البيني. وتشير النتائج المبنية على مؤشرات البنك الدولي إلى أن الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد مرتبط سلبياً ومعنوياً بالاستثمار البيني. أما دور الاتفاقيات والمعاهدات في مجال الاستثمار والازدواج الضريبي، فقد وجد أن أثره سلبي وغير معنوي في حالة الازدواج الضريبي ومعنوي في حالة اتفاقية الاستثمار. وتدل هذه النتائج على أن هذه الأدوات ليست فعالة في استقطاب الاستثمار البيني العربي.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العشرية السابقة. ولم تستفد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات وذلك لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية والاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها. في نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاع الفوائض النفطية ونتيجة عدة عوامل بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع.

سابعاً: خاتمة

إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العشرية السابقة. ولم تستفد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظراً لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها. وفي نفس الوقت، شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعاً في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل، فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع.

ولتفسير هذه التدفقات، فإن النظرية الاقتصادية تركز على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة وحجم السوق بالإضافة إلى عوامل التشابه ومستوى التنمية المؤسسية ونوعية البيئة الاستثمارية.

تشير النتائج المطبقة على الدول العربية خلال الفترة 1998-2007 إلى أن متغيرات الجاذبية لها معنوية ولكنها تفسر جزء قليلاً من تغيرات التدفقات الاستثمارية البينية العربية، وذلك لقوة عدم التجانس بين الدول العربية. وتلعب متغيرات التشابه دوراً في تفسير هذه التدفقات لأن أغلبها تتم بين دول مجلس التعاون التي لها نفس الحدود مع المملكة العربية السعودية أكبر مستقطب لهذه الاستثمارات، وأما النتائج حول وجود البيئة الاستثمارية، فإنها غير حاسمة، إذ أنها تشير إلى أن القيود المؤسسية مثبطة الاستثمار.

كما أن جهود تعميم الاتفاقيات الاستثمارية وإلغاء الازدواج الضريبي غير كافية في دعم الاستثمار، ويتطلب الأمر تعميق الاصلاحات المؤسسية وتفعيل سياسة دعم الاستثمارات البينية العربية، بتقليل تكاليف التعامل وتقليل المخاطر وتعميق التعاون العربي.

الهوامش

(1) تقرير الاستثمار العالمي 2009.

المراجع العربية

عبدالسلام أبو قحف 1982، إقتصاديات الإستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

ثيودور موران 1994، الشركات المتعددة الجنسيات: الاقتصاد السياسي للاستثمار المباشر الأجنبي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

مأمون ابراهيم حسن وموضي عبدالعزيز الحمود 1994، مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

بدر غيلان 1978، تشريعات الاستثمار واستراتيجية التعاون: العالم العربي، دار الثورة للصحافة والنشر.

علي عبدمحمد سعيد الراوي 1980، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد.

جيل برتان 1982، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت.

السيد عبدالمولى 1975، فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره في المنطقة العربية، اتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد.

نحو تشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي: أطراف العلاقة الاستثمارية وواجباتهم، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1981 الكويت.

قوانين الاستثمار في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة، 1978 القاهرة.

النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 1989 الرياض.

نميرقيردار 1978، استراتيجيات الاستثمار في عالم متقلب، ب. ن، الكويت.

عبدالكريم صادق 1985، دور الاستثمارات المباشرة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت.

دربال عبدالقادر وزابري بلقاسم 1997، عناصر الميزة التنافسية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات المغرب العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت.

ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 24-25 مارس 1997 تونس، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران 2003، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المالي، والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية، 1975-1999، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

رضا عبدالسلام 2002، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، القاهرة.

مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008 الكويت.

المراجع الإنجليزية

Alessandrini, S (2000) "FDI In the MENA Region" Bocconi University, Milan (Italy) February, 2000.

Eaton, J. and A. Tamura (1994), "Bilateralism and Regionalism in Japanese and U.S Trade and Direct Foreign Investment Patterns", Journal of the Japanese and International Economies, 8: 478 -510.

Favara, M (2006) "FDI Inflows And Trade in The MENA Region: Complementary- Substitution Issues" University of Genoa".

Jallab, M, Gbakou P, Sandretto, R (2008), " Foreign Direct Investment, Macroeconomic Instability And Economic Growth in MENA Countries" Working Papers W.P. 0817- Groupe d'Analyse et de Théorie Économique UMR 5824 du CNRS GATE.

Kamaly, A (2005) "Evaluation of FDI flows into the MENA Region", Economics Department, The American University in Cairo.

Laabas, B, ed (2002), " Arab Development Challenges of the Millenium", Ashgate Publishing Limited, Hampshire, England.

Martín, I (2000), " The Euro-Mediterranean Partnership and Inward FDI in Maghreb Countries". European University Institute. Robert Schauman Center For Advanced Studies. University Carlos III, Madrid Workshop IV Promoting Trade and Investment Links in the MENA Region: The Potential Role of the Euro-Med Partnership Agreements.

Nicet-Chena, D and Rougier, F (2008), "Recent exports matter: export discoveries, FDI and growth, an empirical assessment for MENA countries Université de Bordeaux GREThA UMR CNRS 5113 Cahiers du GRETA n° 2008 - 22.

Onyeiwu, S (2008), "Does Investment in Knowledge and Technology Spur Optimal FDI in the MENA Region? Evidence from Logit and Cross-Country Regressions". Paper for Presentation at the African Economic Conference Organized by the African Development Bank and the United Nations Economic Commission for Africa , Tunis, November 12- 14, 2008.

Ouali, H (2006),"EU-MENA Partnership Agreements; Competition for FDI and Sustainable Growth". Graduate School of Economics & Business Administration Hokkaido University Japan.

Sarisoy, S and Manzocchi S, (2007) "Political Regime and Vertical vs. Horizontal FDI". May 2007 Luiss Lab of European Economics LLEE Working Document no. 49.

Sekkat K, Varoudakis, M (2004) , "Trade and Foreign Exchange Liberalization, Investment Climate and FDI in the MENA Countries WORKING PAPER N°0506-.RS. DULBEA l Université Libre de Bruxelles, Belgium.

Sekkat K (2002) "Trade, FDI and "backbone" services in the MENA region", (A report to the World Bank) By (University of Brussels and the ERF).

Żukrowska, K, Galek, A, Hussain, M, Czerpak, M, Grącik, M, Stryjek, J (2005), "The Political Economy of Governance in the Euro-Mediterranean Partnership Deliverable No. 3 Working Package II: The Political Economy of Euro-Med Investment FDI in Mediterranean Partnership Countries. How to improve the institutional environment in the Mediterranean region to attract the FDI?" Go-Euro-Med Working Paper No. 0605 International Security Department Warsaw School of Economics Poland 2006 The Sixth Framework Program Contract No. 028386.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

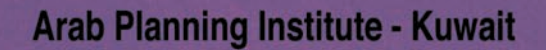
العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. احمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. احمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. احمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. احمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الاربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الاربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
ادوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون

بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	**د. بلقاسم العباس**	**الثامن والثمانون**
العدد المقبل		
فعالية أسواق الأسهم العربية	**د. إبراهيم أونور**	**التاسع والثمانون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



المعهــد العربي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org